محمد الامام بن محمد محمود الحافظي السباعي

دور المحامين في خدمة المجتمع من خلال الدفاع عن الحقوق والحريات

-المغرب نموذجا 1962 / 2020-

الفهرس

كلمة تقديم للمؤلف..... 1

كلمة الأستاذ حسن وهبي..... 3

كلمة الدكتور الأستاذ عبد اللطيف الحاتمي..... 4

كلمة السيد الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بمراكش الأستاذ صالح تيزاري 5

كلمة الدكتور عبد العالي ماكوري..... 6

كلمة الدكتور الأستاذ عالي منينو 7

مقدمـــة 9

مبررات إختيار الفترة الزمنية ما بين 1962 – 2020..... 16

منـــاهـج الـــدراســة 16

الـصـعـوبـات الـتـي اعـتـرضـت الـبـحـث..... 18

القســم الأول: المسار التاريخي والتنظيمي لمهنة المحاماة ودورها في الدفاع عن الحقوق والحريات في المغرب..... 19

الفـصـل الأول: تـعـريـف و نـشـأة المحاماة..... 21

المبحث الأول: المحاماة لغة وإصطلاحا 21

المبحث الثاني: نشأة المحاماة 22

المطلب الأول: ظهور المحاماة بأوربا والغرب..... 22

المطلب الثاني: المحاماة عند المسلمين..... 24

المطلب الثالث: نشأة المحاماة بالمغرب..... 25

المبحث الثالث: أعراف و تقاليد مهنة المحاماة وأثارها..... 26

المطلب الأول: الأعراف والتقاليد المهنية..... 26

الفقرة الأولى: العرف والتقاليد..... 27

الفقرة الثانية: أركان العرف..... 28

الفقرة الثالثة: إلزامية العرف 29

المطلب الثاني: أهمية الأعراف..... 29

المطلب الثالث: المحامون بين التمسك بالأعراف والتقاليد، والإنفتاح على المستجدات، وتحديات العولمة 36

المطلب الرابع: طبيعة علاقة المحامين بالقضاة في إطار الأعراف والتقاليد المهنية 37

المطلب الخامس: طبيعة خصائص العلاقة بين المحامين والقضاة في إطار الأعراف والتقاليد 39
المطلب السادس: أثر العرف على المحيط الخارجي للمهنة 44
الفقرة الأولى: من آثار الأعراف والتقاليد على العمل المهني ذاته 45
الفقرة الثانية: شروط هامة في صحة العرف 45
الفقرة الثالثة: الآثار السلبية للتفريط بالأعراف والتقاليد المهنية 46
المبحث الرابع: إرتباط المحامين بمبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة ودورهم في تعزيزها 47
المطلب الأول: حقوق الإنسان في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية 47
الفقرة الأولى: تاريخ حقوق الإنسان 47
الفقرة الثانية: حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي الراهن 48
الفقرة الثالثة: حقوق الإنسان في المواثيق الدولية بعد الإعلان العالمي 49
الفقرة الرابعة: حقوق الإنسان بالمغرب قبل الحماية 50
الفقرة الخامسة: فترة الحماية 50
الفقرة السادسة: بعد إعلان الإستقلال 51
الفقرة السابعة: مظاهر تعثر مسلسل إقرار الحريات العامة في المغرب 51
المطلب الثاني: دور المحامين في مناهضة و وقف إنتهاكات حقوق الإنسان 51
الفقرة الأولى: إرتباط المحامي بحقوق الإنسان 52
الفقرة الثانية: تفعيل المحامين لمباديء حقوق الإنسان 54
الفقرة الثالثة: مقترحات يمكن اخضاعها كخريطة طريق حقوقية 55
الفصل الثاني: مسيرة تنظيم العدالة ومهنة المحاماة بالمغرب 58
المبحث الأول: نظام العدالة و مهنة الدفاع بالمغرب قبل إحتلاله 58
المبحث الثاني: تنظيم القضاء والمحاماة بمنطقة الحماية الفرنسية بالمغرب 60
المطلب الأول: على مستوى الجهاز القضائي 60
الفقرة الأولى: المحاكم الفرنسية الخمسة 63
الفقرة الثانية: محاكم الصلح 63
الفقرة الثالثة: محاكم ابتدائية 63
الفقرة الرابعة: محكمة الإستئناف بالرباط 63
الفقرة الخامسة: المحامون المقبولون للدفاع أمام المحاكم الفرنسية 64
المطلب الثاني: المحاكم العرفية والعبرية أثناء الحماية الفرنسية 65
الفقرة الأولى: المحاكم العرفية 65

الفقرة الثانية: المحاكم العبرية 67
المطلب الثالث: تخريب الحماية الفرنسية للقضاء الشرعي 68
المطلب الرابع: تنظيم مهنة المحاماة بمنطقة الحماية الفرنسية 71
الفقرة الأولى:المحاماة وظهير المسطرة المدنية 72
الفقرة الثانية: السلطة التنظيمية لهيئة المحامين 73
الفقرة الثالثة: طبيعة ظهير المسطرة المدنية بخصوص المحاماة 73
الفقرة الرابعة: موقع اليهود في مهنة المحاماة 75
الفقرة الخامسة: علاقة المغرب بالمحامين بدول المغرب العربي 75
الفقرة السادسة: قراءة ظهير: 10 يناير 1924 77
المطلب الخامس: قراءة لعقد الحماية على المغرب0 80
المطلب السادس: نظام القضاء والمحاماة بمنطقة طنجة الدولية 86
المبحث الثالث: تنظيم القضاء والمحاماة بمنطقة الحماية الإسبانية بالمغرب 88
المطلب الأول: على مستوى الجهاز القضائي وتنظيم المحاكم0 88
الفقرة الأولى: تنظيم المحاكم 90
الفقرة الثانية: بخصوص الظهير الصادر بشأن قانون الإلتزامات والعقود 92
الفقرة الثالثة: بخصوص الظهير بشأن القانون التجاري 93
الفقرة الرابعة: بخصوص الظهير المتعلق بقانون العقوبات 94
الفقرة الخامسة: بخصوص الظهير بشأن المرافعات المدنية 95
الفقرة السادسة: بخصوص الظهير بشأن المرافعات الجنائية 96
المطلب الثاني: إنشاء المحاكم وتعيين اختصاصها 98
الفقرة الأولى: عن تنظيم المحاكم 99
الفقرة الثانية: فيما يتعلق باختصاص كل محكمة وصلاحيات النيابة العمومية0 100
الفقرة الثالثة: المحاكم الصلحية 104
الفقرة الرابعة: المحاكم الملية الإسرائلية 104
الفقرة الخامسة: مسطرة الدفاع بالمحاكم الإسرائلية 107
الفقرة السادسة: مسطرة التوثيق الإسرائيلي 108
الفقرة السابعة: المستشارون القضائيون المسلمون لدى المحاكم الإسبانية 109
المطلب الثالث: تنظيم جهاز المحاماة بمنطقة الحماية الإسبانية 110
المطلب الرابع: نظام القضاء والمحاماة بمنطقة طنجة الدولية 116

الفقرة الأولى: بالنسبة لنظام القضاء 116
الفقرة الثانية: أما فيما يخص نظام و شروط الإلتحاق بهيئة المحامين بمنطقة طنجة الدولية. 118
الفصل الثالث: تنظيم القضاء والمحاماة على عهد الإستقلال..... 119
المبحث الأول: التشريع والتنظيم القضائي 119
المطلب الأول: مفهوم التنظيم القضائي..... 119
الفقرة الأولى: إستقلال القضاء 120
الفقرة الثانية: مبدأ وحدة القضاء..... 121
الفقرة الثالثة: مبدأ مجانية القضاء 121
الفقرة الرابعة: مبدأ تعدد درجات التقاضي 122
الفقرة الخامسة: علنية الجلسات..... 122
الفقرة السادسة: شفوية المرافعات 122
الفقرة السابعة: تعدد القضاة..... 123
الفقرة الثامنة: مزايا ومساويء النظامين 123
الفقرة التاسعة: رجال القضاء..... 123
الفقرة العاشرة: مميزات النيابة العامة 124
المطلب الثاني: أنواع المحاكم ودرجات التقاضي..... 125
الفقرة الأولى: تأليف المحاكم الابتدائية..... 126
الفقرة الثانية: محاكم الإستئناف..... 129
الفقرة الثالثة: تأليف محكمة النقض 0..... 130
الفقرة الرابعة: تأليف المحاكم الإدارية 0 131
الفقرة الخامسة: المحاكم التجارية 0..... 133
الفقرة السادسة: التفتيش 0..... 134
المبحث الثاني: قراءة نقدية لأهم القوانين المنظمة لمهنة المحاماة بالمغرب بعد الإستقلال 136
المطلب الأول: قراءة نقدية لظهير مهنة المحاماة المؤرخ في: 1979/11/08 والظهير المؤرخ في: 1993/09/10 136
المطلب الثاني: قراءة نقدية للقانون المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة رقم: 28.08 وقانون تنظيم الشركات المهنية للمحاماة رقم: 29.08 0..... 170
الفقرة الأولى: من حيث المستوى القانوني 170
الفقرة الثانية: على مستوى التكوين..... 171

الفقرة الثالثة: على المستوى الإقتصادي 172
الفصل الرابع: دور المحامين في الدفاع عن الحقوق والحريات بين الشريعة والقانون 174
المبحث الأول: من الناحية القانونية 174
المبحث الثاني: الحقوق والحريات في الشريعة الإسلامية 175
المطلب الأول: حق الحياة 176
الفقرة الأولى: ما يتعلق بحفظ الحياة 177
الفقرة الثانية: ما يتعلق بحفظ الصحة 177
المطلب الثاني: حق الحرية 178
الفقرة الأولى: الحرية الإنسانية 178
الفقرة الثانية: الحرية الدينية 179
الفقرة الثالثة: الحرية العلمية 180
الفقرة الرابعة: الحرية السياسية 180
الفقرة الخامسة: الحرية المدنية 181
المطلب الثالث: – حق العلم 181
الفقرة الأولى: الحث على طلب العلم 181
الفقرة الثانية: حدود العلم 181
المطلب الرابع: حق الكرامة 182
الفقرة الأولى: كرامة الأخاء الإنساني 182
الفقرة الثانية: كرامة المساواة الحقوقية 182
الفقرة الثالثة: حق الفرد في محاكمة عادلة 182
الفقرة الرابعة: حق الحماية من تعسف السلطة 183
المطلب الخامس: حق التملك(الحقوق الإقتصادية) 183
المبحث الثالث: أوجه التطابق والإختلاف بين أحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان 184
المطلب الأول: القضايا المتصلة بالحقوق السياسية 185
المطلب الثاني: القضايا المتصلة بالحقوق المدنية 186
الفقرة الأولى: قضية المساواة بين الرجل والمرأة 186
الفقرة الثانية: قضية حرية العقيدة 188

المبحث الرابع:مدى تأثير المحامون و مساعدي القضاء ضد خرق الدولة لحقوق الإنسان والحريات العامة 189
المبحث الخامس: مساعدي القضاء وتأثيرهم على حقوق الإنسان وسلامة العدالة 192
المطلب الأول: المحامون..... 192
المطلب الثاني: الخبراء 194
المطلب الثالث: الضابطة القضائية..... 196
القسم الثاني: الدور المهني والقانوني لمهنة المحاماة بالمغرب 199
الفصل الأول: دور المحامين في الدفاع من خلال المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية..... 202
المبحث الأول: دور المحامين بالدفاع في إطار المواثيق الدولية 202
المطلب الأول: من حيث نصوص المواثيق الدولية..... 202
المطلب الثاني: دور المحامين في الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان 204
الفقرة الأولى: تعاريف قانونية للمحاماة تؤكد أهميتها لقيام دولة العدل والقانون..... 206
الفقرة الثانية: ضمانات أداء المحامين لدورهم ومهامهم..... 207
الفقرة الثالثة: واجبات المحامين ومسؤولياتهم 208
المبحث الثاني: دور المحامين بالدفاع في إطار التشريع الوطني..... 209
المطلب الأول: دور المحامي في النيابة عن الأطراف بمقتضى القانون المهني 209
المطلب الثاني: دور المحامي في نطاق قانون المسطرة الجنائية..... 210
المطلب الثالث: دور المحامي في الدفاع والإصلاحات المستوجبة..... 211
الفقرة الأولى: الإستنارة بالإجتهاد القضائي الدولي والتشريع المقارن في الإصلاح المنشود 211
الفقرة الثانية: موقف الاتفاقية الدولية والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان من مساعدة المحامي خلال الوضع تحت الحراسة..... 211
الفقرة الثالثة: إنعكاس موقف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان على التشريع الفرنسي 212
المطلب الرابع: دور المحامي وإصلاح قانون المسطرة الجنائية المستوجب 213
الفقرة الأولى: دور المحامي أثناء الحراسة النظرية..... 213
الفقرة الثانية: دور المحامي أمام النيابة العامة..... 214
الفقرة الثالثة: تفعيل دور المحامي خلال مرحلة التحقيق الإعدادي 214
الفصل الثاني: دور المحامين في إقتراح وتعديل القوانين..... 216
المبحث الأول: دور المحامين على صعيد المؤسسة التشريعية..... 216
المبحث الثاني: دور المحامين في بلورة القوانين من خلال ممارستهم المهنية..... 218

المطلب الأول: دور المحامين في تفسير القوانين من خلال الإجتهاد القضائي (نماذج) 219
الفقرة الأولى: نموذج مهني 219
الفقرة الثانية: نموذج ضريبي 220
الفقرة الثالثة: نموذج إداري 220
الفقرة الرابعة: نموذج جنائي 221
المطلب الثاني: دور الندوات والمؤتمرات المحلية 221
المبحث الثالث: دور المحامين بمرحلة البحث والتحقيق 222
المطلب الأول: دور المحامي أمام الضابطة القضائية 222
المطلب الثاني: دور المحامين أمام النيابة العامة 223
المطلب الثالث: دور المحامي أمام قاضي التحقيق 225
المبحث الرابع: دور المحامين أثناء المحاكمة 227
المطلب الأول: دور المحامين في إجراءات المحاكمة 227
المطلب الثاني: دور المحامين في مناقشة القضية 229
الفقرة الأولى: أهمية حضور المحامي إلى جانب المتهم 230
الفقرة الثانية: دور المحامي بخصوص شهادة الشهود 230
الفصل الثالث: واقع مكونات منظومة العدالة بالمغرب 231
المبحث الأول: واقع الجهاز القضائي بالمغرب 232
المطلب الأول: معوقات إستقلال القضاء من حيث الضمانات الدستورية 232
المطلب الثاني: معوقات إستقلال القضاء من حيث ضمانات النظام الأساس للقضاة 232
الفقرة الأولى: معوقات إستقلال القضاء من حيث الجانب المهني 233
الفقرة الثانية: من حيث الحياة الشخصية للقضاة 234
المطلب الثالث: المعوقات التي تمنع تحقيق العدالة من حيث نصوص القانون الجنائي 234
الفقرة الأولى: نماذج من العيوب بالقانون الجنائي المغربي 235
الفقرة الثانية: بعض التعاريف والمفاهيم المغلوطة لفصول القانون الجنائي التي تمنع تحقيق العدالة 237
المطلب الرابع: العراقيل والعيوب بقانون المسطرة الجنائية التي تمنع تحقيق العدالة 240
الفقرة الأولى: من حيث احتساب ساعات الوضع تحت الحراسة النظرية 241
الفقرة الثانية: الضمانات بخصوص الحراسة النظرية 241
الفقرة الثالثة: من حيث تكريس سلطات النيابة العامة 243

الفقرة الرابعة: من حيث تكريس مسطرة الاعتقال الاحتياطي 243
الفقرة الخامسة: من حيث إحداث نظام المراقبة القضائية 243
المطلب الخامس: التراجعات التي جاء بها قانون مكافحة الإرهاب 244
الفقرة الأولى: من حيث الدخول للبيوت و تفتيشها 244
الفقرة الثانية: بالنسبة للوضع تحت الحراسة النظرية 245
الفقرة الثالثة: بخصوص إتصال المعتقل بمحاميه 245
الفقرة الرابعة: فيما يخص إنتهاك الحقوق المالية 245
المبحث الثاني: آفاق الإصلاح المنشود الذي نادت به كل المنتديات الحقوقية وعلى رأسها هيئآت المحامين 246
المبحث الثالث: مقترحات لتجاوز عراقيل إستقلال القضاء 249
المطلب الأول: مقترحات الإصلاح بالنسبة للضمانات الدستورية 249
المطلب الثاني: من حيث المقترح بإصلاح النظام الأساس للقضاة 251
الفقرة الأولى: من حيث مقترحات إصلاحية لمسطرة تأديب القضاة و ترقيتهم 252
الفقرة الثانية: من حيث مقترحات إصلاحية للناحية المهنية والشخصية للقضاة 253
المبحث الرابع: مقترحات كضمانة للمحاكمة العادلة 255
المطلب الأول: مقترحات بإصلاح الثغرات القانونية 255
الفقرة الأولى: فيما يتعلق ببيع الخمور والكحول 255
الفقرة الثانية: فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات واستهلاكها 256
الفقرة الثالثة: فيما يتعلق بجنحتي الفساد والخيانة الزوجية 256
المطلب الثاني: الإقتراحات المناسبة لرفع الغموض واللبس بالقانون الجنائي و قانون الصحافة 257
الفقرة الأولى: بالنسبة لقانون الصحافة 257
الفقرة الثانية: بالنسبة لقانون مكافحة الإرهاب 258
الفصل الرابع: مقترحات لإصلاح عيوب ظهير المسطرة الجنائية 261
المبحث الأول: المستويات الثلاث المستوجبة لإصلاح عيوب ظهير المسطرة الجنائية 261
المطلب الأول: من حيث مستوى السلطة المخولة للضابطة القضائية 261
الفقرة الأولى: من حيث الوضع تحت الحراسة 261
الفقرة الثانية: بخصوص الضمانات خلال الحراسة النظرية 261
المطلب الثاني: من حيث السلطة المخولة للنيابة العامة 262
الفقرة الأولى: مسطرة التنصت 262

الفقرة الثانية: بخصوص مسطرة الاعتقال الاحتياطي..... 263
الفقرة الثالثة: بخصوص مسطرة المراقبة القضائية..... 263
المبحث الثاني: التراجعات الحقوقية التي جاء بها قانون مكافحة الإرهاب..... 263
المطلب الأول: رصد مواطن بعض التراجعات الحقوقية..... 263
الفقرة الأولى: من حيث الحفاظ على حرمة المسكن مقدسة مصونة بالدستور والمواثيق الدولية 264
الفقرة الثانية: بخصوص الوضع تحت الحراسة..... 264
الفقرة الثالثة: بالنسبة لحق إتصال المشتبه فيه بمحاميه 264
الفقرة الرابعة: من حيث الخشية من تمويل العمليات الإرهابية..... 264
المطلب الثاني: خرق المغرب للمعايير والآليات الدولية لمجال العدالة الجنائية..... 264
الفقرة الأولى: فيما يتعلق بمطابقة النصوص الجنائية لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية..... 265
الفقرة الثانية: وجوب ملاءمة النصوص القانونية الجنائية للإتفاقيات الدولي بالمجال الأمني 267
المبحث الثالث: رصد لطبيعة العلاقة بين جهازي القضاء والمحاماة..... 270
المطلب الأول: خلال الفترة الاستعمارية 270
الفقرة الأولى: بالنسبة لمنطقة الحماية الفرنسية..... 270
الفقرة الثانية: القضاء المخزني..... 272
الفقرة الثالثة: القضاء بمناطق الأمازيغ 273
المطلب الثاني: خلال عهد الإستقلال..... 273
الفقرة الأولى: على المستوى التشريعي..... 273
الفقرة الثانية: على صعيد القضاء..... 274
الفقرة الثالثة: مبدأ فصل السلطات وإستقلال السلطة القضائية..... 275
الفقرة الرابعة: في الفترة الاستعمارية 275
الفقرة الخامسة: في عهد الإستقلال..... 276
الفقرة السادسة: إستقلال السلطة القضائية..... 276
الفقرة السابعة: ملاحظات بخصوص مدى إستقلال القضاء والقضاة بالمغرب 277
المطلب الثالث: نماذج من خرق القانون و حقوق الدفاع الذي يطال القضاة والمحامين 278
المبحث الرابع: علاقة المحامين بالقضاء وجهاز الدفاع والموكلين والغير..... 280
المطلب الأول: طبيعة العلاقات بين المحامين والقضاء والمتقاضين والغير..... 280
الفقرة الأولى: تعزيز دور نقابات وجمعيات المحامين في تطوير العمل القضائي..... 281

الفقرة الثانية: مكانة مهنة المحاماة بأنظمة الهيئات والإتحادات بالدول العربية 281
المطلب الثاني: إستقلال المحاماة والمحامين 282
المطلب الثالث: الإطار القانوني والواقعي لإستقلال المحامي عن السلطة القضائية..... 285
الفقرة الأولى الإشكال الأول: القسم المهني الذي يؤديه المحامي..... 285
الفقرة الثانية الإشكال الثاني: إمتناع المحامي من البوح بما يخالف الأنظمة والقوانين 286
الفقرة الثالثة الإشكال الثالث: يتمثل في أداء القسم أمام محكمة الإستئناف 287
المطلب الرابع: من حيث إستقلال المحامي في علاقته مع أجهزة هيئته و موكليه والغير..... 288
الفقرة الأولى: علاقة المحامي مع أجهزة هيئته..... 288
الفقرة الثانية: إستقلال المحامي إتجاه موكله 289
الفقرة الثالثة: إستقلال المحامي في مواجهة الغير..... 292
المطلب الخامس: مفهوم الدور الإجتماعي للمحامي 292
الفصل الخامس: إصلاح مهنة المحاماة من خلال رؤية جمعية هيئآت المحامين..... 296
المبحث الأول: إصلاح مهنة المحاماة..... 296
المبحث الثاني: تعديل النصوص المتعلقة بالمبادئ وتعريف المحاماة 298
المطلب الأول: أنسنة رسالة المحاماة..... 299
المطلب الثاني: مشاركة المحامي للقاضي0 299
المطلب الثالث: من حيث المهام المهنية..... 306
المبحث الثالث: شروط الإلتحاق بمهنة المحاماة..... 314
المطلب الأول: مسطرة الانخراط..... 314
المطلب الثاني: بخصوص إحداث المعهد الوطني للمحاماة..... 315
المطلب الثالث: من حيث التمرين..... 316
المطلب الرابع:إلتحاق القضاة بمهنة المحاماة 317
المطلب الخامس: من حيث اداء القسم المهني _ المادة:12 من قانون المحاماة الحالي..... 318
المطلب السادس: من حيث مدة التمرين- المادة:14 من القانون المهني الحالي 320
المطلب السابع: من حيث مهام المحامي: المواد: 30. 31. 32 من القانون المهني الحالي..... 320
المطلب الثامن: من حيث القبول بالترافع أمام محكمة النقض- المادة:35 من القانون الأساسي للمحاماة
..... 322
المطلب التاسع: من حيث واجبات المحامي - المادتان:37. 38 من قانون المحاماة الحالي..... 323
المطلب العاشر: من حيث العلاقات مع المحامين- المادة: 42 من القانون المهني الحالي..... 323

المطلب الحادي عشر: من حيث المساعدة القضائية - المادة: 44 من قانون مهنة المحاماة الحالي324
المطلب الثاني عشر: من حيث حصانة المحامين - المادة: 58 من قانون مهنة المحاماة الحالي .. 324
المطلب الثالث عشر: من حيث التأديب و مسطرته – المواد من: 67 إلى 85 من قانون مهنة المحاماة الحالي..... 325
المطلب الرابع عشر: أجهزة الهيئة واختصاصاتها ومهامها وإنتخابها – المواد: 91 إلى 97 من قانون مهنة المحاماة الحالي..... 327
الفقرة الأولى: من حيث الهيئة والأجهزة والاختصاصات..... 328
الفقرة الثانية: من حيث إنتخاب نقيب هيئة المحامين وأعضاء المجلس..... 328
الفقرة الثالثة: من حيث عدد أعضاء مجلس الهيئة 329
الفقرة الرابعة: من حيث مهام مجلس الهيئة..... 329
المطلب الخامس عشر: من حيث مسطرة التبليغ والطعون المهنية من المادة: 99 إلى المادة: 103 من قانون المحاماة الحالي..... 330
المبحث الرابع: قراءة لمشروع الصندوق المستقل لتقاعد المحامين 331
المبحث الخامس: ملاحظات جمعية هيئآت المحامين بالمغرب حول مشروع وزارة العدل بتعديل قوانين إجراءات التقاضي الجنائية والمدنية..... 337
المطلب الأول: من حيث ملاحظات الجمعية على مشروع وزارة العدل لتعديل قانون المسطرة الجنائية 337
المطلب الثاني: المشروع في مجمله بعيد عن اللحظة الدستورية وطموح المغرب والمغاربة..... 338
المطلب الثالث: قراءة جمعية هيئآت المحامين لمشروع وزارة العدل 340
المطلب الرابع: رؤية الجمعية لمشروع قانون المسطرة الجنائية لمغرب المستقبل..... 341
المطلب الخامس: الأبعاد الواجب وضعها وتأصيلها عند التعديل..... 342
المطلب السادس: قراءة لمسودة مشروع قانون المسطرة المدنية 343
المبحث السادس: نقائص مشروع وزارة العدل في منظور الجمعية 344
المطلب الأول: المس بالحق في الولوج المتبصر إلى العدالة من خلال إستبعاد دور الدفاع 344
المطلب الثاني: فرض الغرامات المالية لفائدة الخزينة 345
المطلب الثالث: الإبقاء على المسطرة الشفوية..... 346
المطلب الرابع: ضرب نجاعة التقاضي..... 347
المطلب الخامس: من حيث حق المواطن في الولوج إلى القضاء..... 348
المبحث السابع: جمعية هيئآت المحامين بالمغرب وتطلعات المحامين 349
المطلب الأول: لجنة الحقوق والحريات..... 350

المطلب الثاني: التنسيق بين هيئآت المحامين..... 354
المطلب الثالث: العمل على تفعيل و تقوية دور المحامي في المجتمع..... 356
المطلب الرابع: فيما يتعلق بالتعاضدية العامة للمحامين بالمغرب 357
المطلب الخامس: بالنسبة لنظام التقاعد والتكافل الإجتماعي للمحامين..... 357
المطلب السادس: تكوين و تأهيل المحامي بصفة مستمرة 359
المطلب السابع: نظام المساعدة القضائية و ما تقدمه الدولة بشأنها 360
المطلب الثامن: حول نظام وهيكلة وأداء الجمعية العمومية والمجلس الوطني المقترح..... 361
المطلب التاسع: آليات وطرق المساءلة والمحاسبة القانونية 365
المبحث الثامن: مساهمة المحامين وهيئآتهم وجمعية هيئآت المحامين بالمغرب في النضال من أجل تحقيق العدالة ونظام الديمقراطية..... 367
القسم الثالث: الدور الحقوقي والسياسي للمحامين المغاربة من خلال مؤسساتهم المهنية (جمعية هيئآت المحامين) كمنظمة غيرحكومية (2020 - 1962)..... 371
الفصل الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية (جمعية هيئآت المحامين بالمغرب)..... 373
المبحث الأول: النشأة والتطور والخصائص ونماذج لها 373
المطلب الأول: النشأة والتطور..... 373
المطلب الثاني: خصائص ونماذج المنظمات غير الحكومية وعلاقاتها 376
الفقرة الأولى: خصائص ومميزات المنظمات غير حكومية 376
الفقرة الثانية: علاقة المنظمات غير حكومية مع الدول والمنظمات الحكومية..... 377
المطلب الثالث: نماذج مغاربية للمنظمات غير الحكومية 377
المطلب الرابع: دور المنظمات غير الحكومية..... 379
المبحث الثاني: ظهور جمعية هيئات المحامين بالمغرب (كمنظمة غير حكومية حقوقية)..... 380
المطلب الأول: التأسيس والتنظيم 380
المطلب الثاني: دور جمعية هيئات المحامين بالمغرب من خلال مؤتمراتها وندواتها(نماذج)..... 384
الفقرة الأولى: المؤتمرات 384
الفقرة الثانية: الندوات والمناظرات 385
الفقرة الثالثة: بعض أنشطة الجمعية في نفس المجال..... 386
الفقرة الرابعة: لجنة مراجعة التشريع و مواكبة تطوره 386
المبحث الثالث: ثلاثون مؤتمرا لجمعية هيئآت المحامين بالمغرب ما بين: 1962 – 2019 389
الفصل الثاني: قطاع المحاماة وأشكال الدفاع عن الحقوق والحريات..... 424

المبحث الأول: مستوى الدفاع عن الحقوق والحريات 424
المطلب الأول: على مستوى جمعية هيئآت المحامين بالمغرب 424
المطلب الثاني: على مستوى هيئات المحامين بصورة منفردة 425
المطلب الثالث: على مستوى المحامين فرادى أو جماعات 426
المبحث الثاني: نماذج من دور المحامين المغاربة بالدفاع عن الحقوق والحريات من خلال الندوات . 427
المبحث الثالث: الوضعية الحقوقية بالمغرب برؤية الإئتلاف المغربي لهيئآت حقوق الإنسان 435
المطلب الأول:على المستوى التشريعي 436
المطلب الثاني: على مستوى الواقع وذلك بتتبع ورصد حالات الملاحقة والتضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان 437
المطلب الثالث: أزمة سيادة القانون وإستقلال القضاء ومآسي المتابعات والمحاكمات 438
المطلب الرابع: مجال الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والنقابية والثقافية والبيئية وباقي حقوق الإنسان 439
المطلب الخامس: إخلال السلطات وعدم إحترامها للتعهدات الدولية للمغرب 440
المطلب السادس: ضرورة تعاقد مجتمعي جديد، لمواجهة تحريف ثقافة حقوق الإنسان 440
المطلب السابع: الحاجة لبرنامج نضالي عاجل مسؤول 442
المبحث الرابع: أولوية حقوق الإنسان والحريات العامة في إهتمامات مؤتمرات جمعية هيئآت المحامين بالمغرب 444
الفصل الثالث: الموقع السياسي للمحامين المغاربة بين السلطة والمعارضة 449
المبحث الأول: المحامون المغاربة والمناصب الرسمية والسياسية 449
المطلب الأول: محامون رجال دولة و معارضة 449
المطلب الثاني: محامون رواد أو أئل بالحركة الوطنية و مهنة الدفاع 451
المبحث الثاني: محامون مغاربة زعماء سياسة بين السلطة والمعارضة 455
المبحث الثالث: المحامون المغاربة والحياة السياسية والنضال الديموقراطي 463
المبحث الرابع: مواقف من أحداث و قضايا 466
المبحث الخامس:منتدى المحامية المغربية 470
الفصل الرابع: محاكمات ذات خلفية سياسية وإنتهاك لحقوق الإنسان 475
المبحث الأول: معتقلي مدينة العيون 475
المطلب الأول: مجموعة جماعة الدعوة والتبليغ بمدينة العيون 475
المطلب الثاني:محاكمة معتقلي (اكديم ازيك) 477

المبحث الثـاني: نماذج محاكمات كبرى بالمغرب 480
المطلب الأول: محاكمة مراكش الكبرى سنة 1971 480
الفقـرة الأولـى: بداية الاعتقالات ثم الإحالات على المحكمة..... 481
الفقـرة الثـانيـة: بدء المحاكمات..... 482
الفقـرة الثالثـة: خروقات حقوقية للمحاكمة الكبرى بمراكش..... 489
المطلب الثاني: محاكمة إنقلابيي الصخيرات..... 493
الفقـرة الأولـى: ملاحظات حول أجواء المحاكمة داخل قاعة الجلسات..... 493
الفقـرة الثانيـة: يلاحظ خلال هذه المحاكمة..... 495
الفقرة الثالثـة:اعتقالات واختطافات خارج القانون لمحامين مدافعين عن حقوق الإنسان..... 496
المطلب الثالث: نماذج لمحاكمات سياسية..... 497
الفقرة الأولى: قضية الشيخ عبد السلام ياسين سنة 1983..... 497
الفقرة الثانيـة: قضية تارودانت، اعتقال أولاد الصياد عبد الغني و من معه سنة 1989 498
الفقـرة الثالثـة: قضية أعضاء مجلس الإرشاد لجماعة العدل والإحسان (سنة 1990) 498
الفقرة الرابعـة: قضية طلبة كلية الطب بالدار البيضاء و عددهم 24 طالباً- خلال سنة4981991
الفقـرة الخـامسـة: قضية بـدر بمـراكش خلال سنة:(1992)0..... 499
الفقرة السادسة: قضية القنيطرة (منير الركراكي و من معه خلال سنة 2000)0..... 501
الفقـرة السابعـة: قضية نوبير الأموي (خلال سنة 1992)0 – (ولقد تطوع 1300 محام للدفاع عن نوبير الأموي) 502
المطلب الـرابع: محاكمات تشهد بتراجع حقوق الإنسان بالمغرب..... 505
الفقـرة الأولـى:هشاشة الإصلاحات 506
الفقـرة الثانيـة:الإنتهاكات التي حصلت في فترة ما قبل المحاكمة 508
الفقـرة الثالثـة: الاختطاف والاحتجاز التعسفي..... 508
المطلب الخامس: معتقلي "الخلية النائمة" للقاعدة0..... 509
الفقـرة الأولـى: بعض المتابعين في مجموعة يوسف فكري 510
الفقـرة الثانيـة: المصير المفجع للسيد حسن الدرداري..... 511
الفقـرة الثالثـة: مـلاحظـة: حول بواعث وأهداف الاختطاف والاستنطاق..... 511
الفقـرة الرابعـة: ممارسة التعذيب والإهانة على المعتقلين..... 512
الفقـرة الخامسـة: حالة عبد الحق " مول السباط " 512
الفقـرة السـادسـة: حالة السيد محمد أبوالنيت..... 513

الفقرة السابعة: بواعث التعذيب 513
الفقرة الثامنة:خرق القانون بخصوص تفتيش المنازل و حجز المحجوزات 514
المطلب السادس: إنتهاك قرينة البراءة 515
الفقرة الأولى: تصريحات الوكلاء العامين للملك 516
الفقرة الثانية: إدعاء حالة التلبس 517
المطلب السابع: إنتهاك قرينة البراءة وأخلاقيات مهنة الصحافة 517
الفقرة الثانية: عدم احترام قرينة البراءة 518
الفقرة الثالثة: ظروف الاعتقال والسجن قبل المحاكمة 520
المطلب الثامن: متابعة واعتقال صحفيين و محامين 521
الفقرة الأولى: حالة علي لمرابط 521
الفقرة الثانية: حالة السيد مصطفى العلوي 522
الفقرة الثالثة: حالة صحيفة " الشروق " و" الحياة المغربية " 523
المطلب التاسع: التضيق على حقوق المتهمين و حقوق الدفاع 525
الفقرة الأولى: بخصوص الدفوع الشكلية 525
الفقرة الثانية: رفض الوسيلة الوحيدة المتبقية للدفاع 526
الفقرة الثالثة: خرق مبدأ عدم المحاكمة مرة ثانية 527
الفقرة الرابعة: تقييد علنية الجلسات 527
الفقرة الخامسة: جلسات ماراطونية أسفرت عن محاكمات جماعية سريعة 528
الفقرة السادسة: مخاطر السرعة والضغط 529
المطلب العاشر: أحكام قاسية 530
الفقرة الأولى: ظروف سجن قاسية عاشها المعتقلون 530
الفقرة الثانية: خلاصات و توصيات 531
المبحث الخامس:أهم الملفات التي راجت أمام القضاء فيما يتعلق بالإرهاب 533
المطلب الأول: الملفات العشر الموصوفة بالإرهاب 533
الفقرة الأولى: ملف مجموعة السبعة والثمانون(87) 533
الفقرة الثانية: ملف يوسف فكري ومن معه 534
الفقرة الثالثة: ملف الحسن الكتاني ومن معه 535
الفقرة الرابعة: ملف عبد الصمد بن عباد 535
الفقرة الخامسة: قضية سعد الحسيني ومن معه 535

الفقـرة السادسة: قضية محمد الرحى و من معه..... 535
الفقـرة السابعة: قضية حسن حطاب ومن معه..... 535
الفقـرة الثامنة: قضية محمد الهادي المساهل ومن معه..... 535
الفقـرة التاسعة: قضية خالد اولاد علي طاهر ومن معه..... 536
الفقـرة العـاشـرة: محاكمات الصحافة0 539
المبحث السادس: نماذج من ابرز المحاكمات التي تجلى فيها إنعدام إستقلال القضاء خلال العقد الماضي 539
المطلب الأول: تطورات هـامـة عرفهـا المغرب أثرت على إستقلال القضاء..... 540
الفقـرة الأولـى: المستوى الأول 540
الفقـرة الثـانيـة: المستوى الثاني 540
المطلب الثاني: الملف المشهور بقضية بالعيرج ومن معه..... 540
المبحث السابع: المحاكمات العسكرية من خلال وثائق هيئة الإنصاف والمصالحة 542
الفصل الخامس: إنـجازات وتحديات لقطاع المحاماة 546
المبحث الأول: بالنسبة للإنـجازات 546
المطلب الأول: بعض منجزات جمعية هيئآت المحامين بالمغرب..... **546**
المطلب الثاني: التغلب على إشكالية تتبع و تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمرات جمعية **هيئآت المحامين** بالمغرب..... **552**
المبحث الثاني: التحديات والعراقيل التي واجهت و تواجه قطاع المحاماة..... 553
المطلب الأول: تحديات العولمة والتكنولوجيا و وسائل التواصل..... 553
المطلب الثاني: تحدي جائحة كورونا..... 555
المطلب الثالث: ظاهرة الفساد والسمسرة والرشوة بقطاع المحاماة 557
المطلب الرابع: الإقبال غير المنضبط على مهنة المحاماة..... 559
المطلب الخامس: الضـغوط النفسية (الإحتراق النفسي) 562
خـاتمـــة..... 567
الـملحق..... 587
لائحة المـراجـع..... 617
الفهـرس..... 641

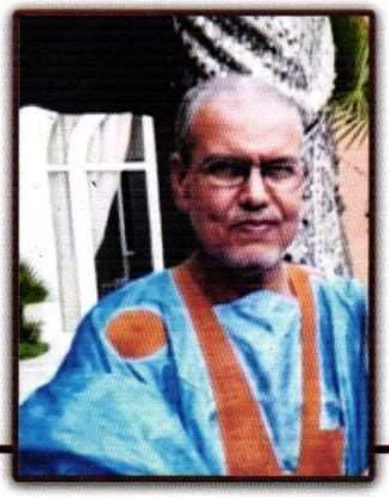

.... كلما تقدمت بي السن واستغرقتني الحياة بحلوها ومرها... وبعد مسيرة عمر مهنية ابتدأت من يوم ارتديت بدلة المحاماة وأديت اليمين المهنية بتاريخ: 16 ماي 1985.. أيقنت يقينا تاما بأن أقدس شيء يفتخر به المرء وخاصة المحامي والحقوقي عامة هو أن يقضي ما تبقى من عمره في خدمة الإنسانية ويفني عمره في حب العدل والدفاع عن الحقوق والحريات في تواضع ونكران ذات....